تاريخ استقبال المقال: 2015/02/14 تاريخ قبول نشر المقال: 2015/04/23 تاريخ نشر المقال: 2015/06/30

دراسة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري

د. خريبش عبد القادر/أ. بن قبي آمنة
جامعة علي لونيسي البليدة 2

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال تناول موضوع شائك يختص بظاهرة الفساد الإداري؛ فنعرفه ونحدد أشكاله وتقديم المنظور الإسلامي في مكافحته، باعتبار أن الفساد الإداري لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب المصلحة العامة، أو على حساب الآخرين، وإذا ما استشرى فإن الأمر قد يصل في بعض الأحيان إلى درجة يضطرب فيها المجتمع، وتتضرر المصلحة العامة، لأن الفساد من أسباب انعدام المساواة وفقدان العدالة، مما يؤدي إلى تولد الأحقاد والظلم الاجتماعي، وهذا بحد ذاته آفة خطيرة قد تهدد بالانهيار، لاسيما في الوقت الحالي الذي تعقدت في الحياة الاجتماعية وتغيرت الكثير من الاتجاهات، مما جعل تحقيق المنافع بحد ذاتها هدفاً يسعى إليه الكثيرون، وعمد البعض إلى طرق شتى لتحقيق ذلك، وعلى رأس هذه الطرق الفساد الإداري، بذلك أصبح موضوع دراسته ومكافحته قضية مركزية في معظم الدول، وحظي باهتمام الدارسين والباحثين في العلوم الإدارية والاقتصادية والقانونية.

Sociological study of the phenomenon of corruption

Abstract:

We are trying through this article dealing with a thorny issue regard the phenomenon of administrative corruption; defining and determining the forms and submitting the Islamic perspective in combat, given that corruption can only be achieved on account of public property, or on account of others, and if it has spread, the command may arrive at some often to the point where the disturbed society, and harmed the public property, because the corruption of the causes of inequality and the loss of justice, leading to generate hatred and social injustice, and this in itself is a serious pest may threaten to collapse, especially at this time, which is complicated in social life and changed a lot of trends , making the realization of benefits in itself a goal sought by many, and some mayors to various ways to achieve this, and on top of these methods of administrative corruption, it has become the subject of study and control a central issue in most countries, and got the attention of students and researchers in the administrative, economic and legal sciences.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

يمثل الفساد الإداري واحداً من التهديدات الرئيسة ضد التنمية والإنصاف والعدالة والاستقرار الاجتماعي والإنجاز للأجهزة الإدارية الذي ينشده أفراد المجتمع، فهو يلوث الخدمة العامة ويقلل الاستثمارات ويميز الأغنياء عن الفقراء، ويُضعف ثقة المجتمع بالحكومة، ومع الاعتراف بأنه مسألة في الأساس أخلاقية فإنه يمثل أيضاً مشكلة سياسات واتخاذ قرارات إدارية.

يمثل الفساد الإداري من أخطر التحديات التي تواجه دول العالم بشطريه النامي والمتقدم، فليس هناك آفة تفتك بالأجهزة الإدارية من آفة الفساد الإداري بكل صوره وأنواعه وأشكاله، فهو كالسرطان الخبيث يستشري في جسد الإدارة ويجعلها هزيلة غير قادرة على تحقيق أهدافها المناطة بها، والتسامح وغض البصر عن الفساد يؤدي إلى استمرار هذه الآفة التي تؤدي إلى صعوبة الإصلاح وتفاقم أمره، وفي الواقع ظاهرة الفساد في الأجهزة العامة قديمة جديدة في الدول الغنية منها والفقيرة، إلى درجة أن المكتبات العامة والخاصة والصحف المحلية والعالمية أتخمت بقواميس وملفات الفساد، مما حدا البعض إلى التفكير في وضع موسوعة للفساد، وعلى المستوى الدولي أسست منظمة غير حكومية هي "منظمة الشفافية والعلنية" التي راحت ترصد حالات الفساد على مستوى المعمورة لتكشف بأن معظم الرشاوي في بلدن العالم الثالث مصدرها العالم الأول[1].

ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام المجتمعات والدول، وتعالت الصيحات إلى إدانتها والحد من انتشارها وتجريمها، من خلال وضيع الصيغ النظامية، الملائمة لمعالجتها، وتوضيح إطارها، وتمييزها كجريمة مستقلة بذاتها، مع بحث الحقوق الخاصة بضحايا هذه الجريمة. إن التجريم المرتبط بهذا النوع من الانحراف لا يرتبط بمعيار الجريمة العادية بقدر ما يرتبط بقواعد الأخلاق، لاسيما في المجتمع المسلم الذي ينهل من تعاليم الشريعة الغراء كل ما ينظم حياته، ويلتزم بمنج إسلامي فريد من نوعه في تنمية الوازع الديني والأخلاقي، فمثلاً الرِشوة والاختلاس والتلاعب بالمال العام وإساءة استعمال السلطة بالإكراه أو التعذيب أو القسوة التي تعاني منها كثير من الدول التي لا يقرها الإسلام. إن الشريعة الإسلامية تتميز بقيامها على العدل والمساواة بين الناس ومحاربتها للفساد، حيث جعل سبحانه وتعالى الصلاح أصلاً في الأرض، قال تعالى:﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾[2] لذا الإسلام حدوداً وعقوبات صارمة للمفسدين في الدين وجعل جزاءهم في الآخرة أليماً. فالأصل هو غرس القيم الأخلاقية الإسلامية التي تضفي المشروعية لممارسة السلطة الوظيفية، وهو ما يضفي عليها المصداقية وينظم حدودها ويجعلها مقبولة؛ لأن جميع صور الفساد الإداري في حقيقة الأمر نقيض الأخلاقيات الإدارية التي ينبذها ديننا الحنيف، وتعبير صارخ ومفضوح وعنيف عن سلوك يخرق الالتزامات والواجبات المفروضة على الموظف العام بصفته حاملاً للأمانة، التي حملها الإنسان من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفساد:

فسد الشيء يفسد فساداً وفسوداً وهو فاسد وفسيد[3]، ويقال فَسْدَى كما قالوا ساقِطٌ وسَقْطَى، قال سيويه جمعوه جمع هَلْكَى لتقاربهما في المعنى،...وتَفَاسَدَ القومُ تدابَرُوا وقطعوا الأرحام...، والمَفْسَدَةُ خلاف المصلحة...، والاستفساد خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر مَفْسَدَةٌ لكذا أي فيه فساد وفَسَّدَ الشيء[4] إذا أَبَارَه[5].

وقيل: "فَسَدَ كنَصَرَ...، ضد صَلُحَ فهو فَاسْدٌ، وفَسِيدٌ من فَسَدى ولم يُسْمَعْ: انْفَسَدَ"[6]، "وقد اختلفت عباراتهم في معناه فقيل: فسَدَ الشيءُ: بَطَلَ واضْمَحَلَ ويكون بمعنى تَغَيَّرَ"[7].

وقيل الفساد: بمعنى الجدب، قال تعالى: [8]، قيل: الفساد هنا الجدب في البر والقحط في البحر أي في المدن التي على الأنهار[9]؛ وقيل الفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة[10]،

أما اصطلاحاً فالفساد فهو التغير عن حالة الاعتدال والاستقامة[11]، وقال المنصوري: "الفساد يتناول جميع أنواع الإثم، فمن عمل بغير أمر الله تعالى فهو مفسد[12].

يقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم؛ فهو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

يذكر أن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري.

ثانياً: أشكال الفساد الإداري:

يقسم[13] الفساد الإداري إلى أربع مجموعات، وهي:

1. **الانحرافات التنظيمية**، ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها:

- **عدم احترام العمل**، ومن صور ذلك: (التأخر في الحضور صباحا – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار – التنقل من مكتب إلى آخر. ....).
- **امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه**، ومن صور ذلك: (رفض الموظف أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل. ...).
- **التراخي، ومن صور ذلك:** (الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل. ...).
- **عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء**، ومن صور ذلك: (العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس – البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس. ....).
- **السلبية**، ومن صور ذلك: (اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار – العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد. .....).
- **عدم تحمل المسؤولية**، ومن صور ذلك: (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية. ....).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **إفشاء أسرار العمل.**

2. **الانحرافات السلوكية،** ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها:

- **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة،** ومن صور ذلك: (ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية).
- **سوء استعمال السلطة،** ومن صور ذلك: (كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم).
- **المحسوبية،** ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.
- **الوساطة،** فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

3. **الانحرافات المالية،** ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
- فرض المغارم، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.
- الإسراف في استخدام المال العام، ومن صوره: (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع. ...).

4. **الانحرافات الجنائية،** ومن أكثرها ما يلي:

- الرشوة.
- اختلاس المال العام.
- التزوير.

ثالثاً: ظاهرة الفساد الإداري:

تمدنا معظم المراجع والمصادر والمؤتمرات والندوات التي تناولت موضوع الفساد الإداري بأن هذه الظاهرة ليست وليدة العصر الحديث، فالمحسوبية والرشة والاختلاس قديمة منذ عهد قوم سيدنا نوح ليه السلام، عندما ظهر الفساد فيهم الأمر الذي دعاه أن يتوسل إلى ربه عزَّ وجَّل بأن لا يجعل في الأرض دياراً قال تعالى: ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنْ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً﴾[14]، لكن الأمر الجديد بهذا الشأن يتصل بمدى انتشاره وتعدد ألوانه ومداه والجهر به أحياناً. والحقيقة أن التاريخ يمدنا بوقائع مدونة على انتشار الفساد الإداري في الدول المتقدمة والنامية، على الرغم من أن الفساد الإداري في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة من حيث نوعه واتجاهه وأسباب حدوثه، ويؤكدون على التفاوت الاقتصادي واختلاف النظم والقيم والأخلاق والثقافة التنظيمية، وحتى في تلك الحالات التي يبدو فيها أن الفساد الإداري متشابه بين قطبين (النامي والمتقدم) فإن التشابه يرجع إلى تغيرات في درجة التحديث على النمط الغربي، والتغيرات في شكل ونوع الحياة اليومية والتي نبعت أصلاً من الغرب المتقدم صناعياً وانتقلت إلى الدول النامية[15].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتتبع للدول المتقدمة يجد أن أمريكا لها الباع في هذا المجال وهي الدولة التي تعد معقل الديمقراطية، ومن أشد الدول محاربة للفساد الإداري، إلا أن ذلك لم يمنع من تسرب هذا الداء إلى بعض الأجهزة الإدارية ففي عام 1973 أعلن المجلس الوطني للجريمة التكاليف المباشرة لمحاربة جرائم الفساد الإداري بما تتراوح بين (54-150) بليون دولار[16]، وفي 1980 وُجهت التهم إلى معظم كبار الإداريين العاملين بالبيت الأبيض من مساعدي الرئيس السابق (Ronald Regan) بارتكابهم جرائم التلاعب بأموال الحكومة الفيدرالية واستغلال النفوذ.

وفي 1995 بلغ عدد الموظفين الحكوميين في الإدارة الأمريكية ممن أدينوا بتهم الفساد الإداري 1712 موظفاً، وفي عام 1998 ارتكب الرئيس كلينتون جريمة النكراء في حق ثقة شعبه به وخيانته لبعض بنود الدستور الأمريكي والخروج على قيم والآداب ومعلناً جريمته، كرئيس لدولة عظمى مختتماً بذلك نهاية القرن العشرين، ناهيك عن الرئيس المنتهية ولايته جورج بوش من فضائح (Le scandale d'Enron)[17] ثم تسبب الحزب الجمهوري الحاكم آنذاك في الأزمة العالمية الحالية.

أ. **خصائص وسمات الفساد الإداري:** يتميز الفساد الإداري بوصفه تعبيراً عن انتهاك الواجبات الوظيفية وممارسة خاطئة تُعلي من شأن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة، ويتميز بعدة سمات منها:

- اشتراك أكثر من طرف تعاطي الفساد الإداري؛
- السرية الشديدة في ممارسة الفساد تحت جنح الظلام وبطريقة التحايل والخديعة؛
- يجسد الفساد الإداري المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه؛
- يعبر الفساد الإداري عن اتفاق بيت إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية أولاً وأخيراً.

يختفي الفساد الإداري خلف خطاب لإيديولوجي معلن، ظاهره الدفاع عن الصالح العام والسهر على تطبيق القانون، فيما حقيقته الخفية تعظيم المكاسب الفردية على حساب المصلحة العامة عبر انتهاك القوانين والأنظمة النافذة وخرق أخلاقيات الواجب والمسؤولية الوظيفية.

ب. أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري:

يذكر أن المجتمعات تعاني من ظاهرة الفساد بسبب غيبة الرؤية وتداخل القضايا بل وازدواج النظرة أحيانا، ويضيف بأن الثقافة المجتمعية من الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد وأن علاج الفساد يكمن في التركيز على الإصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عند الإصلاح الاقتصادي لأن – من وجهة نظره – المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد من عدمه ويطرح أيضا أسلوب مواجهته سواء تم ذلك بالطرق القانونية أو الجهود الثقافية.

إن أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري في العالم له صور عديدة وطرق مختلفة حيرت الكثير من الباحثين والإداريين في تفشيه، والمتتبع لهذه الظاهرة يدرك جيداً أن أسباب الفساد الإداري تزداد أكثر فأكثر، وأن هذا الفساد ليس ظاهرة عارضة وإنما هو مستتب يعتبره بعض الناس (خاصة من لا حيلة لهم) نمطاً للحياة وجزءً لا يتجزأ من التعامل، بل ويتسامح الكثيرون بشأنه لدرجة اعتبار الرشوة إكرامية أو هدية أو تعبيرًا مسبقاً عن الشكر والامتنان، أو تعويضاً عن المرتب المتواضع للموظف، أو مجاملة[18].

يعود الفساد في الغالب إلى سببين رئيسيين، هما: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة؛ ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة.

وتتعدد الأسباب المؤدية على الفساد الإداري، ويقسمها إلى مجموعتين:

1. أسباب بيئية اجتماعية خارجية، وتنقسم إلى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أسباب تربوية وسلوكية:** بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسئولية وعدم احترام القانون.
- **أسباب اقتصادية:** فيعاني أكثر الموظفين – خصوصا في الدول النامية – من نقص كبير في الرواتب والامتيازات، ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.
- **أسباب سياسية:** تواجه بعض الدول وخصوصا في الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديموقراطية إلى ديكتاتورية والعكس، الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري.

2. **أسباب بيئية داخلية (قانونية):**

وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

ج. اقتصاد السوق والفساد:

يتزامن الفساد الناجم عن استغلال اقتصاد السوق، بتعثر البلدان النامية من دخول الأسواق التنافسية، نتيجة لتردي حالة البحث العلمي في تلك الدول، إذ يشكل الفساد عقبة كأداء في طريق استخدام الموارد في مجالات بالغة الحيوية في التعليم والبحث العلمي، عندما تذهب غالبية الموارد إلى جيوب حفنة من المستفيدين من ريع الفساد، والسؤال المطروح هو لماذا تتضاءل قدرات البلدان النامية في الأسواق التنافسية؟ ويمكن أن نجيب فنقول بأن هذه الدول تخصص نحو 2 بالمئة من دخلها القومي إلى قطاعات البحث العلمي والتربية والتعليم وهي حالة يرثى لها.

لقد تزامنت المنافسة الاقتصادية مع بروز ظاهرة العولمة، وهي تعتمد على الكثير من آلياتها ولاسيما الاستفادة من حرية الاستثمار، وخصصة القطاع العام واستخدام التجارة الإلكترونية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن للمنافسة خلق أسواق خالية من الفساد، إذ عندما تتقاطع المنافسة الاقتصادية مع المنافسة السياسية تسهل عملية استئصال الفساد.

يعد بعض الباحثين السلطات والصلاحيات التقديرية الممنوحة للإداريين باباً واسعاً من أبواب الفساد الإداري في نظرهم، وذلك لخضوع هذه الصلاحيات تفسيراً وتطبيقاً لإدارة الشخص الذي يتولى القيام بها مما يمكنه من استغلالها دون أن يكون نظرياً مخالفاً لنص قانوني أو نظام إداري؛ وتكون معالجة هذا الأمر بتضييق هذه الصلاحيات وإعادة النظر في قواعد العمل وأنظمته والحد من التسلط والانفراد بإصدار القرارات[19].

والعقاب يشكل عقبة كأداء في طريق إنجاز المهم التيس ينشدها المجتمع، كون الرشوة تضيف أعباءً جديدة على كاهل المقاولين الصغار، وتتسبب في سوء توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين أبناء المجتمع، والأكثر من ذلك عندما تتسع دائرة الفساد؛ ويرتفع الطلب على الرشوة من المسؤولين الفاسدين، ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية،برمتها، فتتراجع معدلات النمو وكفاية الإنتاج، كون الفساد، يشكل قيداً على حرية المنافسة، فيعمد إلى تقييدها الأمر الذي يؤدي إلى تردي المستوى المعيشي للفقراء، وعندما تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتتعمق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، وتتراجع الخدمات العامة (كالصحة والتربية والتعليم)، نتيجة إدارتها من قبل مديرين فاسدين ينهبون القسم الأكبر من الأموال المخصصة للإنفاق العام.

والبيئة الفاسدة تنطوي على آثار سيكولوجية مدمرة للمجتمع، إذ يُضعف الشعور بالمواطنة وتهتز ثقة الناس بالدولة ومؤسساتها، وإذا ما استمرت مشكلة الفساد طويلاً ربما تتسبب في انهيار الحكم الجيد، كونه يُمثل انتهاكاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صارخاً للحقوق والواجبات، فيؤدي إلى تآكل الرأسمال الاجتماعي، ويُضعف من الدور الذي تقوم به القوانين والأنظمة النفاذة فغي حياة البلاد، ناهيك عن انتهاك الشرعية السياسية، وعندما يصل المواطن إلى قناعة بأن لا جدوى من محاربة الفساد سوى القبول به والتعايش معه، فتشهد البلاد نزوحاً غير مسبوق من الكفاءات والمؤهلان إلى الخارج[20].

وينطوي الفساد على آثار بالغة الخطورة مدمرة للمجتمع، وباعتبار الفساد أحد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فإنه يتسبب ف تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وغالباً ما تجد طريقها إلى الخارج، بدلاً من توظيفها داخل البلاد لجلب المنفعة العامة.

والفساد كالجرثومة الخبيثة تفترس الحكم الجيد وتدمر الشرعية السياسية وتغتصب المواطنين العاديين وتهمشهم في الحياة السياسية بل ويسهم الفساد في تشويه القرار السياسي والاقتصادي،، فتكون الخيارات والقرارات الخاطئة وتسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها إلى جماعات المصالح المكتسبة "حراس المصالح".

وعندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم فيه، تهتز أركان الحكم وتنقص سيادة القانون، ويتمادى مرتكبو الفساد فيرفعون ثمن فاتورة الفساد، بل ويتمادون في البحث عن وسائل جديدة للحصول على المزيد من الأموال؛ بطرق غير مشروعة وعندما يستحكم الفساد بالمجتمع، وتدخل البلاد في دوامة "حلقة مفرغة" حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، وعندما يتعذر السيطرة عليه ومن هنا تتأتى مسؤولية البرلمان والبرلمانيين في التصدي للفساد بالوسائل المتاحة كلها[21].

رابعاً: علاج الفساد الإداري من منظور إسلامي:

إن الأمانة في أداء العمل خلق حث عليه الدين الإسلامي في كثير من مواطن القرآن والسنة النبوية المطهرة، يقول تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا... ﴾[22]، ويقول تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾[23]، ويقول – صلى الله عليه وسلم –: "أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك"، وفي حديث آخر يروي أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: بينما النبي – صلى الله عليه وسلم – في مجلس يحدث قومه جاءه أعرابي فقال: متى الساعة ؟ فمضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحدث، فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال، وقال بعضهم: بل لم يسمع. حتى إذا قضى حديثه قال: (أين أراه السائل عن الساعة ؟) قال ها أنا يا رسول الله؛ قال: "فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة"، قال: كيف أضاعها ؟، قال: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة".

ويذكر أن الدين الإسلامي هو أكثر الأديان معرفة بنفسية البشر وكيفية معالجتها، ولذل نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة ذلك الفساد، وهما أسلوب الترغيب والترهيب.

ويقصد بأسلوب الترغيب: استخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يقبل على عمله بنفس راضية وبحماس كبير فينجز إنجازا عاليا ويؤدي أداءا متميزا.

فمن آيات الترغيب مثلا قوله تعالى:﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[24]، وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يستخدم في إدارته للدول أسلوب الترغيب والترهيب، فكان يحبب لهم عمل الخير وينهاهم عن فعل الشر.

ويتطلب أسلوب الترغيب تطبيق نوعين من الحافز: وهما:

- الحافز المعنوي؛
- الحافز المادي؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بالحافز المعنوي التقدير السليم للعامل المجد والاعتراف بجهده والإشادة بفضله إذا أحسن صنعا وذلك تشجيعا له على مزيد من الإنتاج وإبعادا له عن الفساد، ولقد أوصى الإمام علي – كرم الله وجهه – أحد الولاة فقال: "لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريبا لأهل الإساءة على الإساءة"، ويقول – صلى الله عليه وسلم –: "إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه" ويقول: "من لا يرحم الناس لا يرحمه الله".

والحافز المعنوي يتطلب من الرؤساء ما يلي:

- الأخذ بيد الموظف الجديد فيدربوه ليحسّن من معرفته وأدائه للعمل.
- التعرف على جهوده والتشييد بها وتنمية مواهبه وإبداعاته.
- معاملة الموظفين معاملة حسنة بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة وحسن الأداء.

وهو أن يتوفر لدى الموظف الأجر المجزي مقابل العمل الذي يؤديه، ولعل استقرار وصلاح العمالة النسبي في الدول المتقدمة أن مؤسساتها – حكومة أم قطاع خاص – تعطي العاملين المرتب المجزي الذي يغطي ضرورات الحياة له ولأسرته.

ولقد كان النبي – صلى الله عليه وسلم – وخلفاؤه الراشدين يراعون في تقدير الأجر الأعباء العائلية للفرد العامل وصعوبة العمل ومستوى علاء المعيشة في المناطق المختلفة من الدول الإسلامية، فالأجور في مصر كانت أقل من الأجور في إقليم الحجاز نسبة للرخاء الذي كان سائدا في مصر، وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يعطي المتزوج من الجند حظين والأعزب حظا واحدا من الفيء، وكان يقول – صلى الله عليه وسلم –: "من ولي لنا أمرا وليس له منزلا فليتخذ منزلا، أو ليس له زوجة فليتزوج، أو ليس له دابة فليتخذ دابة".

ويجدر بالذكر أن أسلوب الترغيب بالحوافز المعنوية هو ما نادت به الإدارات الحديثة، فتمثلها (ماسلو)، فيذكر[25] أن ماسلو قام بترتيب الحاجات الإنسانية على شكل هرم تمثل قاعدته الحاجات الفسيولوجية الأساسية وتتدرج تلك الحاجات ارتفاعا حتى تصل إلى قمة الهرم حيث الحاجة إلى تحقيق الذات، وكان من بين تلك الحاجات (الحاجة على التقدير والاحترام).

أما أسلوب الترغيب بالحوافز المادية فقد نادت به الإدارة العلمية، فقد وضع (فايول) أربعة عشر مبدءا من مبادئ الإدارة كان من بينها: "مبدأ المكافأة والتعويض"، ويذكر[26] أن هذا المبدأ يتضمن على أن مكافأة الأفراد ووضع أجورهم بصورة عادلة يعد ركنا أساسيا في العمل إذ يقتضي بإنصاف العاملين ووضع طرق وإجراءات واضحة لدفع أتعاب الأفراد كل حسب جهده وعمله.

أما أسلوب الترهيب: فيعتني باستخدام أسلوب التخويف بأنواعه المتدرجة ويشار إليها في الإدارة الحديثة بالحافز السلبي.

فقد كان سيدنا عمر بن الخطاب – رضي اله عنه – من أكثر الخلفاء تطبيقا لأسلوب الترهيب على الولاة والعمال في الدولة الإسلامية، فقد كان شديدا على الولاة والعمال ومن مقولاته: "إن أهون شيء عندي أن أضع واليا مكان والٍ إذا اشتكى منه الناس" وكان يقاسمهم أموالهم إذا تكاثرت دون مبرر وكان يعاقبهم إذا رأى فيهم الفساد أو الانحراف المالي.

ويتمثل أسلوب الترهيب لمكافحة الفساد الإداري في مفهوم الرقابة على أداء العاملين بهدف كشف الأخطاء وتصحيح الانحرافات قبل أن تستفحل و والرقابة هو الوظيفة الرابعة من وظائف المدير أو القائد وتنتهي إلى الاطمئنان إلى سير العمل الإداري وفقا للخطة الموضوعة تماما دون إخلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبدأ الرقابة للفرد المسلم بالرقابة الذاتية التي يمارسها الموظف المسلم على نفسه بدافع من ضميره الحي، غير أن الإنسان بشر معرض للخطأ وقليل من الناس من تردعه نفسه عن الزلل ولذلك فإن المرء يحتاج إلى رقابة عليه، ولقد جعل الله تعالى مسئولية الرقابة مسؤولية جماعية تقوم بها الدولة والمجتمع المسلم بأكمله، ونستدل على ذلك قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –: "أرأيتم إن استعملت عليكم خير ما أعلم ثم أمرته بالعدل فيكم، أكنت قضيت ما علي ؟ قالوا: نعم، قال: لا، حتى أنظر في عمله أعَمِل بما أمرته أم لا".

وتتركز الرقابة الإدارية السليمة في أمرين أساسيين:

1. وضع القوانين واللوائح والأساليب التي توضح الأخطاء الإدارية وتحدد العقوبات المناسبة لها.
2. تطبيق هذه القوانين بعدل وحزم دون تفريط أو إفراط.

لقد أدرك عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – منذ أول يوم من توليه نقطة البداية في الفساد الإداري، فجمع أهل بيته وقال لهم: (إن الناس ينظرون إليكم كما ينظر الطير إلى اللحم، فإذا وقعتم وقعوا وإن هبتم هابوا، وإني والله لا أوتي برجل منكم وقع فيما نهيت الناس عنه إلا ضاعفت له العذاب لمكانه مني).

ويذكر أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – رفع شعارا لمحاربة الفساد وهو (الحاكم في رقابة المحكوم)، فيحكى أنه دعا الناس فصعد على المنبر فقال: "يا معشر المسلمين، ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا. .. ؟ إني أخاف أن أخطئ فلا يردني أحد منكم تعظيماً لي، إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، فقال رجل: والله يا أمير المؤمنين لو رأيناك معوجاً لقومناك بسيوفنا)، وعندها أجاب الخليفة الزاهد والفرحة تعمر قلبه قائلا: (رحمكم الله والحمد لله الذي جعل فيكم من يقوّم عمر بسيفه".

الخاتمة والتوصيات:

يمثل الفساد الإداري واحداً من التهديدات الرئيسة ضد التنمية والإنصاف والعدالة والاستقرار الاجتماعي والإنجاز للأجهزة الإدارية الذي ينشده أفراد المجتمع، فهو يلوث الخدمة العامة ويقلل الاستثمارات، ويميز ضد الفقراء ويُضعف ثقة المجتمع بالحكومة ومع الاعتراف بأنه مساءلة بالأساس أخلاقية، فإنه أيضاً مشكلة سياسات واتخاذ قرارات إدارية بمعنى: أنه يمكن معالجته بوضع مبادئ وقواعد تستلزم وتشجع الأفراد على فعل أشياء الصحيحة.

إن سوء استخدام الوظيفة العامة يعد بحق مظهراً من مظاهر الفساد الإداري الذي كان سبباً رئيساً في الإطاحة بالعديد من الحكومات في السنوات الأخيرة أو فرصة لخلق أعذار للمتربصين من الأعداء بالتخلص من الحزب الحاكم أو الدخول إلى البلاد بحجة تطهير البلاد من المفسدين سياسياً وإدارياً ومالياً، لاسيما الدول التي انتقل فيها الفساد الإداري العرضي إلى الفساد المنظم، وعلى هذا الأساس لا بد من تعزيز الشفافية التي تعمل بها الأجهزة الحكومية ووضوح المعايير والضوابط والأسس التي قامت عليها قرارات الأجهزة الحكومية، وتعميق وزيادة شفافية القرارات والممارسات الحكومية وإتاحة المجال للإطلاع على هذه الممارسات التي تجري من قبل الأجهزة الحكومية.

ما تحتاج إليه الدول هو إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد الإداري تمتلك صلاحيات واسعة في مجال عملها ومزودة بإمكانيات كافية، وينتقي لها أكفأ وأفضل العناصر البشرية، وأن تتمتع بحصانة تمكنها من القيام بدورها بشكل فعال، ومتصلة إما برئيس الدولة مباشرة أو رئيس مجلس الوزراء؛ ويمكن الاستفادة بتجارب الدول المتقدمة التي أنشأت أجهزة مماثلة من حيث التنظيم والأدوار التي تباشرها والتبعية الخاصة بها وكذلك نظم عملها. وتقوية إمكانات وأدوات الأجهزة الرقابية فيما يتعلق بالكشف عن مظاهر الفساد الإداري والتعامل الجدي والحاسم معها، وتوفير ما ينأى بهذه الأجهزة الرقابية حتى لا تكون هي نفسها عرضة لمغريات نفس الداء الذي تحاربه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتعامل معه وتشديد الرقابة على هذه الأجهزة لكي يكون أداؤها فعالاً، ومتابعة وتقويم الإنجاز والتقدم المحرز في الأجهزة الرقابية المتعلقة بمحاربة الفساد الإداري في فترات مناسبة ومتعاقبة، وتنمية الدور الرقابي الذي يقوم به أفراد المجتمع أو الأطراف التي تتلقى الخدمات الحكومية بالوعي الثقافي والحرص على أخلاقيات العمل الحميدة لدى العاملين المستفيدين من الخدمة والإدراك بآثار وأخطار الفساد الإداري وعدم التهاون مع ممارسات الفساد.

وفي الواقع لا تستطيع الأجهزة الإدارية مواجهة الفساد الإداري إلا من خلال تفعيل الجزء الإداري والجنائي كما يجب أن ندرك أن البعد الديني والأخلاقي هو الكفيل في الحد من هذه الظاهرة، حيث يصحب على الشخص ذي التربية الدينية السليمة أن يسير في تيارات الفساد، بل غنه يقاومها وينصح لغيره، لأن هذه القيم تربي في الفرد الالتزام الذاتي الذي يغني عن كل الأنظمة، ويريح الأجهزة الرقابية، لأننا لو اعتمدنا على مجرد الرقابة لمحاربة الفساد وأغفلنا دور الأمانة والرقابة الإلهية لاحتجنا إلى رقيب على كل فرد ورقيب على كل رقيب وهذا يتنافى مع المنطق السليم.

إخضاع المؤسسات والمنظمات الحكومية لمعايير تقويم مؤسسي، تنطلق من الكفاءة والإنتاجية وحسن استخدام الموارد وجودة الخدمات المقدمة، وهي المعايير المنبثقة من اعتبارات الفاعلة والكفاءة التي تمثل أسساً موضوعية على أداء المنظمات الحكومية، والتي يمكن أن تحاسب المنظمات والقيادات القائمة على أساسها؛ ووجود مثل هذه الأسس يدفع بالممارسات الحكومية إلى مسار أكثر نزاهة وأكثر التزاماً بالمعايير الموضوعية والاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها وكيفية استخدامها للموارد المتاحة له.

النظر في رواتب ودخول الموظفين الحكوميين حتى لا يكونوا عرضة للانحرافات والمغريات التي تؤدي بهم إلى الانغماس في ممارسات غير شرعية، وإصلاح نظم العمل والعمل الحكومي والخاص، إلى جانب إصلاح نظم القوى البشرية المطبقة في الدولة، بما يمكن من استقطاب واختيار واستبقاء العناصر والكفاءات النزيهة، وتنمية قدراتها ومكافأتها بما يجعلها بعيدة عن المغريات والانحرافات، وكذلك بما يوفر مناخاً إيجابياً يرسخ مهنية وأخلاقيات العمل الإيجابي الحكومي. ويفترض أن يتمتع الموظف بدخل مجز يكفيه من الفاقة والعوز، ويحصنه موال وقوع في براثن الفساد، وأن يتم تحصين كبار المسؤولين من إغراءات رجال الأعمال المحليين والأجانب لجرهم إلى مصيدة الفساد، سواء بشراء الذمم أو باستخدام بريق المال، أو عن طريق التلويح بسحر السلطة؛ فالشركات الأجنبية تتفنن في شراء ذمم بعض المسؤولين في الإدارات العليا، والذين يتمادون في قبض الرشاوي، واللافت للنظر أن بعض الأحزاب والحركات السياسية في بعض الدول النامية تعلن في حملاتها الانتخابية وفي برامجها محاربة الفساد، ولكن ما إن تصل إلى سدة الحكم حتى تنسى دعواتها السابقة، علاوة على ذلك ضرورة حصول مل موظف في الدولة على دورة مكثفة للتعريف بالفساد حتى يمكنه تحديد أنماطه وحدوده.

لا بد من وضع صلاحيات وسلطات للموظفين والأجهزة التي يعملون بها تستند إلى معايير وضوابط موضوعية، وتطوير الضوابط والقواعد واللوائح والإجراءات الحكومية الأكثر عرضة للفساد الإداري من خلال إعادة تقنين وتطوير الضوابط الخاصة بها، مثل المشتريات والتوريدات والتعاقدات الحكومية والضرائب والجمارك والتصرفات التي ترد على العقارات والقواعد والنظم والضوابط الحاكمة لخصخصة المرافق العامة أو المشاريع العامة والمجالات الخاصة بالتراخيص التي تمنحها الحكومة لمنشآت ومشروعات القطاع الخاص وكذلك المجالات التي تباشر الحكومة من خلال عمليات الرقابة والضبط لممارسات القطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق:

ملحق الآيات المكية التي تضمنت مشتقات **فسد:**

الرقم	الشاهد من الآية	المفردة	السورة	الآية
.1	وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً...	تفسدوا	الأعراف	56
.2	...فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ	مفسدين	الأعراف	74
.3	... وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا...	تفسدوا	الأعراف	85
.4	... وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	الأعراف	86
.5	... فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	الأعراف	103
.6	وَقَالَ الْمَلأ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ...	يفسدوا	الأعراف	127
.7	... وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	الأعراف	142
.8	وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ	مفسدين	يونس	40
.9	... مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	يونس	81
.10	أَالآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنْ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	يونس	91
.11	... وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ	مفسدين	هود	85
.12	فَلَوْلا كَانَ مِنْ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنْ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ...	الفساد	هود	116
.13	قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ	نفسد	يوسف	73
.14	...زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ العَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ	يفسدون	النحل	88
.15	وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ...	تفسدن	الإسراء	4
.16	قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ...	مفسدون	الكهف	94
.17	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا...	فسدت	الأنبياء	22
.18	وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتْ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ...	فسدت	المؤمنون	71
.19	الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ	يفسدون	الشعراء	152
.20	وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ	مفسدين	الشعراء	183
.21	فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	النمل	14
.22	قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا..	أفسدوا	النمل	34
.23	وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ	يفسدون	النمل	48
.24	إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	القصص	4
.25	وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ	الفساد، المفسدين	القصص	77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.26	تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأَرْضِ وَلا فَسَاداً	فساداً	القصص	83
.27	قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ	مفسدين	العنكبوت	30
.28	... يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الآخِرَ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ	مفسدين	العنكبوت	36
.29	ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ...	الفساد	الروم	41
.30	أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ...	مفسدين	ص	28
.31	وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ	الفساد	غافر	26
.32	فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ	الفساد	الفجر	12

ملحق الآيات المدنية التي تضمنت مشتقات **فسد**:

الرقم	الشاهد من الآية	المفردة	السورة	الآية
.1	وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ	تفسدوا	البقرة	11
.2	أَلا إِنَّهُمْ هُمْ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ	الْمُفْسِدُونَ	البقرة	12
.3	... وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ...	يُفْسِدُونَ	البقرة	27
.4	...قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ...	يُفْسِدُ	البقرة	30
.5	...كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ	مُفْسِدِينَ	البقرة	60
.6	وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ	يُفْسِدَ	البقرة	205
.7	...وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنْ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	الْمُفْسِدَ	البقرة	220
.8	... وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتْ الأَرْضُ...	فَسَدَتْ	البقرة	251
.9	فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ		آل عمران	63
.10	مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ...	فَسَادٍ	المائدة	32
.11	نَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا...	فَسَاداً	المائدة	33
.12	...وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ	الْمُفْسِدِينَ	المائدة	64
.13	وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ	فَسَادٌ	الأنفال	73
.14	...وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ...	يُفْسِدُونَ	الرعد	25
.15	فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ	تُفْسِدُوا	محمد	22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

[1] ناصر عبيد الناصر، **الفساد الإداري ما له وما عليه**،صحيفة البعث، دمشق، 2002، ص 6.

[2] سورة الأعراف، الآية 56.

[3] أبو الحسن أحمد ابن فارس ابن زكريا المشهور بابن قارس، **معجم مقاييس اللغة**، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1998، ص 748.

[4] محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، مج 3، 1968، ص ص 335-336..

[5] أبار الشيء إذا أهلكه أو أفسده. أنظر ابن منظور، **لسان العرب**، ج4، ص 86.

[6] الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، مج 1، العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 335. أنظر: محمد مرتضي الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مج 2، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1988، ص 452

[7] محمد مرتضي الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مج 2، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1988، ص 452.

[8] سورة الروم، الآية 41.

[9] انظر، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاج، **معاني القرآن وأعرابه**، ج4، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988، ص 188.

[10] انظر: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق صفوان عدنان داودي، دار القلم، بيروت، ط2، 2002، ص 636.، انظر: نبيل عبد السلام هارون، **المعجم الوجيز لألفاظ القرآن الكريم**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997، ص 156.

[11] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج1، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 1978، ص 97.

[12] مصطفى الحصن المنصوري، **المقتطف من عيون التفاسير**، تحقيق محمد علي الصابوني، دار الفكر، القاهرة، 1996، ص 39.

[13] الشميمري أحمد بن عبد الرحمن، "**مظاهر الانحراف الوظيفي**", في مجلة التدريب والتقنية, ع 57, 2003، ص ص 26 - 28.

[14] سورة نوح، الآية 26.

[15] Davidson RN, **Crime and Development**, London, Croom Helm, LTD, 1981, pp 2-10.

[16] Czajkoski EH and Wollan LA, **Bureaucracy and Crime**, International Journal of Public Administration, 1983, pp 195-215.

[17] للمزيد من التفاصيل أنظر:

Christopher Stern, **The Washington Post, Word Com Wraps Up Restatement,** Ashburn Company Plan On-Time Exit From Chapter 11 Bankruptcy Process, Washington, DC, Jan 12, 2004.

Johnson Carrie, **Ex-Enron Accountant indicted: Causey Faces Fraud**, Conspiracy Count; Skilling May Be Charged Soon, Washington Post, Washington, DC, Jan 12, 2004

[18] طلال بن مسلط الشريف، **ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية**، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 2، 2004، ص ص 31-56.

[19] عبد الرحمن الضحيان، **الإصلاح الإداري: المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية**، جدة، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، ط3، 1994، 53.

[20] ناصر عبيد الناصر، "**ثقافة الإصلاح في مواجهة ثقافة الفساد**"، في "**مجلة دراسات إستراتيجية**"، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 21-22، 2007، ص ص 41-42.

[21] نفس المرجع، ص 56.

[22] سورة النساء، الآية 58.

[23] سورة الأحزاب ، الآية 72.

[24] سورة الزمر، الآية 53.

[25] النمر سعود بن محمد وخاشقجي هاني يوسف ومحمود محمد فتحي وحمزاوي محمد سيد، **الإدارة العامة: الأسس والوظائف**، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية, 1997، ص 73.

[26] الشلعوط فريز محمود أحمد، **نظريات في الإدارة التربوية**، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 2002، ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com